

تطوير نظام مركزي للاستعلام الائتماني كآلية للحد من
مخاطر الائتمان المصرفي بالجزائر

**Develop a centralized credit inquiry system as a mechanism
Credit risk in Algeria to reduce**

د.ذهيبة بلعيد
مدرسة الدراسات العليا التجارية، القليعة. تيبازة

الملخص:

إن توفير معلومات حديثة و دقيقة عن طالبي القرض المصرفي، يعتبر من بين المتطلبات الضرورية لإدارات البنوك قصد توكي الحيطة و الحذر في اتخاذ قرارات منح الائتمان بما يساهم في تخفيض مخاطر الإقراض، و هذا في ظل وجود ما يعرف بالتعثر المصرفي الذي يمثل تهديدا للمؤسسات المصرفية. لذا جاء هذا البحث لاستعراض أهم نماذج الاستعلام الائتماني المتعارف عليها، و توضيح دورها في الحد من مخاطر الائتمان، فضلا عن التطرق لأهم الإصلاحات التي انتهجتها السلطات الإشرافية الجزائرية في هذا الإطار من خلال إنشاء مركزية المخاطر و تطوير مهامها كآلية للتقليل من المخاطر الائتمانية باعتبارها من أهم المخاطر بالبنوك الجزائرية.

الكلمات المفتاحية: مخاطر الائتمان، الاستعلام الائتماني، مركزية المخاطر، مؤشر الاستعلام الائتماني.

ABSTRACT :

Providing accurate and up-to-date information on loan applicants is a necessary requirements for Bank administrations to be cautions in making decisions about credit granting, which contributes in reducing the risks of lending, specially in the presence of what's known as banking failure which represents a threat to the banking institutions. Therefore this research came to show the most important credit inquiry models, and clarifying it's role in credit risk reduction, in addition to mentioning the most important reforms that the Algerian supervisory authorities made in this field through founding the risk centralization and developing its automated functions to reduce credit risk, considering its the most important threat to the Algerain Banks.

Keywords : Credit risk, credit inquiry, risk centralization, credit query system.

المقدمة :

تعتبر أنظمة الاستعلام الائتماني بداية التعامل الرشيد مع مخاطر الائتمان، فتوفر المعلومات الائتمانية عن المقترضين و سلامتها مع حسن استخدامها من شأنه ضمان رشادة القرارات المتعلقة بمخاطر المستقبل.

و لقد اكتسب تطوير نظم الاستعلام الائتماني أهمية كبيرة، لما يمثله وجود أنظمة فعّالة لجمع و تحليل المعلومات الائتمانية من أثر على كفاءة عمليات الوساطة المالية في الاقتصاد بصورة خاصة، و كفاءة و سلامة النظام المالي و المصرفي ككل بصورة عامة، و من جهة أخرى فقد تعرّزت هذه الأهمية على ضوء مقررات بازل 2، إذ بات واضحا أن تحسين كفاءة جمع و تحليل البيانات الائتمانية شرطا مهما من شروط حسن تطبيق الاتفاقية من قبل المؤسسات المصرفية. لذا فقد تزايد اهتمام البنوك المركزية في العديد من الدول العربية خاصة بإنشاء و تطوير أنظمة للاستعلام الائتماني أو مركزيات المخاطر، و هذا إما في إطار البنوك المركزية نفسها التي أحدثت هذه الأنظمة أو المركزيات، أو من خلال قيامها بتشجيع جهود القطاع المصرفي في إنشاء شركات خاصة مستقلة للاستعلام الائتماني.

أما في الجزائر و في إطار الوضع الجديد الذي يتسم بحرية المبادرة و قواعد السوق في العمل المصرفي، و التزايد في المخاطر المرتبطة بالقروض، يحاول بنك الجزائر أن يجمع كل المعلومات الائتمانية التي تهدف إلى مساعدة النظام المصرفي على التقليل من هذه المخاطر، و هذا من خلال تأسيس نظام مركزي للاستعلام الائتماني أو ما يعرف بمركزية المخاطر.

و تبعا لما سبق يمكن صياغة التساؤل الرئيسي التالي:

ما هي أهم الإصلاحات المتخذة من قبل بنك الجزائر لتطوير آليات عمل مركزية المخاطر؟ و هل تعدّ كافية للتأسيس لنظام استعلام ائتماني مركزي فعّال لمواجهة مخاطر القروض؟

و قد صيغت مشكلة البحث في التساؤلات الآتية:

- ما معنى نظام للاستعلام الائتماني؟ و كيف يتم قياس كفاءة هذا النظام؟
- هل وجود مثل هذا النظام يساعد على توفير قاعدة بيانات و معلومات كافية عن كافة عملاء القطاع المصرفي الجزائري؟
- هل وجود هذا النظام سيساعد في تطبيق التعليمات الرقابية الصادرة عن بنك الجزائر بخصوص إدارة المخاطر الائتمانية؟

يسعى البحث إلى تحقيق الأهداف التالية:

- التعرف على نظام الاستعلام الائتماني و مزاياه الأساسية.
- التعرف على دور نظام الاستعلام الائتماني في تكوين قاعدة بيانات سليمة و دقيقة لتحقيق سلامة قرارات التمويل المصرفي.
- توضيح دور بنك الجزائر في إقامة نظام مركزي للاستعلام الائتماني "مركزية المخاطر" يتماشى مع المقاييس الدولية المعمول بها في هذا المجال، و أهمية ذلك في الصناعة المصرفية الوطنية.

و سنحاول الإحاطة بالجوانب المختلفة للبحث من خلال المحاور التالية:

المحور الأول: مفهوم و مزايا الاستعلام الائتماني.

المحور الثاني: النماذج الرئيسية لانظمة الاستعلام الائتماني .

المحور الثالث: آليات تطوير نظام مركزي للاستعلام الائتماني بالجزائر.

المحور الرابع: تقييم كفاءة الاستعلام الائتماني في بعض دول العالم بما فيها الجزائر.

المحور الاول: مفهوم و مزايا الاستعلام الائتماني

يمثل نظام المعلومات الائتماني الجهاز العصبي للبنوك، و هذا نظرا للأهمية القصوى للمعلومات التي يتيحها لإدارات هيئات الاقراض و التي من شأنها مساعدتها على اتخاذ القرار الائتماني الملائم بل حتى ترشيده، و من ثم الحفاظ على موارد البنك، فضلا عن تمكينها على مواجهة ظاهرة الديون المتعثرة و القضاء على أسبابها قبل نشأتها.

1. مفهوم نظام الاستعلام الائتماني

يعرّف الاستعلام الائتماني بأنه خدمة توفير معلومات هامة عن طالب الاقتراض المصرفي، و يتم ذلك في شكل تقرير ائتماني عن عملاء البنوك و المؤسسات المالية، حيث يعرض السّجل بيانات ديموغرافية شخصية لتعريف العميل كالاسم، السجل التجاري، و بيانات ائتمانية كالحّد الائتماني و أنواع الضمانات التي يقدمها العميل... الخ⁽¹⁾. و لنظام المعلومات الائتمانية مهام و وظائف و أنشطة لا تتعلق فقط بجمع المعلومات أو تحليلها، أو باستخراج المؤشرات منها، و لكنّها تتّسع و تتجاوز ذلك إلى نطاق المرشد لقرارات البنك و الموجه لها، و المتصدّي لأي انحراف يهدّد مسيرته.

2. أنواع السجلات الائتمانية

تنقسم تقارير توفير المعلومات عن المقترضين إلى قسمين رئيسيين: (2)

أ/ **سجلات الاقتراض:** المدارة من قبل القطاع العام و تحديدا من قبل البنك المركزي بهدف الإشراف على معلومات الاقتراض و المقترضين، حيث يتوجّب على كل البنوك تزويده بالمعلومات المطلوبة. و الغرض الرئيسي من إنشاء هذه السجلات هو الرقابة و الإشراف على مخاطر الائتمان في بنك معين أو في القطاع المصرفي ككل.

ب/ **سجل المقترضين "مكاتب الاستعلام الائتماني":** فهي تُملك و تُدار من قبل القطاع الخاص، حيث يقوم البنك المركزي بتحديد أسس و غايات عملها ضمن تشريعات توضع لهذا الغرض، و قد تقوم شركات خاصة بالعمل على توفير المعلومات عن المقترضين من مصادر الخاصة مقابل رسوم معينة، أو أن تقوم المؤسسات المالية و البنكية الأخرى بإنشاء هذه المكاتب أو إدارتها.

و على صعيد الدول العربية، تقوم البنوك المركزية في العديد منها بإدارة سجل الاقتراض: كالأردن، الإمارات، تونس، الجزائر، المغرب... الخ، أما مكاتب الاستعلام الائتماني فهي محدودة في بعض الدول العربية، فمثلا في السعودية تمّ إنشاء شركة "سمة" من قبل 10 بنوك عاملة في السعودية بعد التسهيلات الممنوحة من طرف مؤسسة النقد العربي السعودي لإقامتها (3). في حين تملك بعض الدول العربية نظام سجل الاقتراض و مكاتب الاستعلام الائتماني كمصر العربية و المملكة المغربية. و مهما يكن فإنّ أيّا من النظامين يعمل بإشراف و تنظيم و رقابة البنك المركزي (4).

و عموما، نظرا للأهمية المتزايدة لأنظمة الاستعلام الائتماني، و برعاية مؤسسات دولية: صندوق النقد الدولي و البنك الدولي، ظهرت مبادرات لتطوير أنظمة الاستعلام الائتماني لإنجاحها و الارتقاء بها في دول العالم، و هذا بهدف حماية البنوك و المؤسسات المالية من المخاطر المحتملة للتعثّر والحفاظ على النظام المصرفي و المالي العالمي ككل من المخاطر المصرفية و تعرضه للأزمات.

3. أهمية أنظمة الاستعلام الائتماني:

(1) عبد الله الحسن محمد، دور الاستعلام الائتماني في ترقية أداء المصارف، المصرفي، مجلة مصرفية و اقتصادية، ربع سنوي، تصدرها الإدارة العامة للبحوث و الإحصاء، بنك السودان المركزي، العدد 62، ديسمبر 2011، ص 4.

(2) Timothy et autres, Les systèmes d'information sur la solvabilité des emprunteurs à faible revenu « Principales difficultés et facteurs de réussite », FORUM 1, Rapports CGAP et SFIs, N°1, Washington, Septembre 2011, p 6.

(3) جمال زروق و آخرون، أوضاع القطاع المصرفي في الدول العربية و تحديات الأزمة المالية العالمية، ط1، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، 2009، ص 28.

(4) عبد الله الحسن محمد، نفس المرجع السابق، ص 5.

تكمُن أهمية أنظمة الاستعلام الائتماني في كونها آلية جيدة للحد من مخاطر التمويل و التقليل من عمليات التمويل غير المنتظم، وكذا العمل على زيادة العائد من العمليات المصرفية. فالدور الأساسي لهذه الأنظمة هو توفير المعلومات التي تمكن هيئات الاقراض من معرفة عملائها و من ثم اختيار الجيدين منهم الذين سيوفون بالتزاماتهم، و هذا ما يؤدي بها الى اتخاذ قرار تمويل صائب، مما سوف يؤدي الى انخفاض الديون المتعثرة و بالتالي انخفاض مخصصات الديون المشكوك فيها لانخفاض حالات حدوث فشل الدين، مما سنعكس لا محال ايجابا على ربحية البنك.⁽¹⁾

4. مزايا تطوير أنظمة الاستعلام الائتماني

- إنّ بناء أنظمة متطورة للاستعلام الائتماني يساهم في تحقيق جملة من المزايا، منها: (2)
- تحسين فرص الحصول على الائتمان: حيث أظهرت العديد من الدراسات العلاقة الايجابية و الطردية بين كفاءة المعلومات الائتمانية الذي ينتج عن تواجد أنظمة متطورة و فعّالة للاستعلام الائتماني، و بين زيادة حجم الائتمان المقدم و عدد المقترضين و انخفاض حالات التعثر في النظام المصرفي.
- المساهمة في الحد من المخاطر: إنّ وجود أنظمة استعلام ائتماني توفر ليس فقط المعلومات السلبية عن التعثر، بل المعلومات الايجابية عن المستعلم عنهم طالبي القروض و مديونياتهم القائمة، مما يمثل عامل حيوي في تحسين إدارة المخاطر لدى المؤسسات المصرفية، و يقلل كثيرا من ممارسات الإقراض الخاطئة، كما يمكن أن يساهم في ضبط السلوك الاقتراضي للمستهلكين و خفض حالات التعثر.
- دعم قدرات البنوك المركزية في ممارسة عملياتها الإشرافية و الرقابية: إنّ جودة و عمق المعلومات الائتمانية الايجابية و السلبية لمختلف المقترضين، ستساهم في تحسين قدرات البنوك المركزية لإدراك خلفية المخاطر الائتمانية و اتجاهاتها في القطاع المالي و المصرفي، كما ستساعدنا أيضا على رسم سياساتها و إجراءاتها الإشرافية و الرقابية بما يتفق مع ذلك.
- المساهمة في إدخال أدوات دفع حديثة: فوجود معلومات ائتمانية ذات جودة عالية من شأنها تشجيع البنوك و المؤسسات المالية على توسيع العمل بأدوات دفع حديثة: كبطاقات الائتمان، أوامر الدفع، استعمال الهاتف النقال لإجراء مختلف المعاملات... الخ.

المحور الثاني: النماذج الرئيسية لأنظمة الاستعلام الائتماني:

هناك ثلاثة نماذج رئيسية لأنظمة الاستعلام الائتماني، وهي: (3)

1. أنظمة الاستعلام الائتماني الرسمية: هي أنظمة أو مركزيات تُنشئها البنوك المركزية لتحقيق أهداف رقابية على البنوك و المؤسسات المالية، و عادة تكون في البنك المركزي أو

(1) Credit Reporting : Meilleurs pratiques internationales et études de cas, International finance corporation, IFC, World Bank Group, 2012, p 3,4,5, téléchargé de : www.ifc.org. Consulté le 1/1/2017 à 16h45.

(2) منصور منال، إدارة المخاطر الائتمانية و وظيفة المصارف المركزية القطرية و الإقليمية، مداخلة مقدمة في الملتقى العلمي الدولي حول: الأزمة المالية و الاقتصادية الدولية و الحوكمة العالمية، أيام 21/20 أكتوبر 2009، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، ص 13.

- محمد يسر برنية، تطوير أنظمة الاستعلام الائتماني و مركزيات المخاطر في الدول العربية، ورقة من سلسلة البحوث و الدراسات المتخصصة، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، 2008، ص 11.

(3) عبد الله الحسن محمد، مرجع سبق ذكره، ص 5.

- محمد يسر برنية، نفس المرجع السابق، ص 17، 19.

في جهة مستقلة تنشئها بقانون، يعطيها الحق في إلزام الجهات التي يحددها قانونها بتوفير المعلومات و البيانات الائتمانية عن العملاء الممولين من طرف هيئات القرض. و يتم منح سلطة لها لتوفير قاعدة بيانات و تأمينها و إدارتها ببرنامج خاص بها، و منح صلاحية الاستعلام لمسؤولين مفوضين من الجهات المسموح لها بالاستعلام الائتماني عن العملاء وذلك حفاظا على سرية المعلومات، و يتم تداول المعلومات وفقا لضوابط معينة يصدرها البنك المركزي و نشرات توضيحية. و تجدر الإشارة إلى أن هذا النظام هو المعمول به في الجزائر، حيث تستعلم البنوك عن العملاء الذين يطلبون تمويلا منها لدى مركزية المخاطر المسيرة من قبل بنك الجزائر.

2. أنظمة الاستعلام الائتماني المملوكة للدائنين: عبارة عن أنظمة لتقديم خدمات الاستعلام الائتماني عن العملاء، تُنشئها البنوك و المؤسسات المالية التي تقدّم التمويل و التسهيلات الائتمانية للعملاء، و ذلك بغرض تبادل المعلومات الائتمانية و تقديم خدمات الاستعلام الائتماني للجهات المشتركة في ملكيتها و للبنوك و المؤسسات المالية الراغبة في الاستفادة من خدماتها. و يقوم البنك المركزي بوضع ضوابط و أسس لتنظيم أعمال هذه الشركات و المكاتب التي تقدم خدمات الاستعلام، و في بعض الأحيان يساهم البنك المركزي بسهم استراتيجي فيها بغرض إحكام و زيادة الرقابة و الإشراف على أعمالها.

و من الأمثلة الناجحة لهذا النموذج: الشركة السعودية للمعلومات الائتمانية و الشركة المصرية للاستعلام الائتماني و شركة البحرين للمعلومات الائتمانية، أما في الجزائر فهذا النوع من الأنظمة غير موجود حاليا.

3. أنظمة الاستعلام الائتماني المستقلة: هي شركات تقدّم خدمات الاستعلام الائتماني، يُنشئها أفراد أو مؤسسات مستقلة بخلاف البنوك و المؤسسات المالية التي تقدّم التمويلات. يتم الترخيص لهذه الشركات من قبل البنك المركزي بعد استيفاء شروط و ضوابط معينة، و عادة ما تعتمد قاعدة بياناتها على المعلومات المنشورة و المعلومات الصادرة من الجهات الرسمية. ينتشر هذا النوع من الأنظمة في الكثير من الدول المتقدمة كالولايات المتحدة الأمريكية.

كما تجدر الإشارة إلى أنّه فضلا عن هذه النماذج الثلاثة، قد تكون هناك احتمالات لنماذج مختلطة، تشترك فيها جهات رسمية و مؤسسات الإقراض و جهات مستقلة أخرى معا في ملكية و إدارة أنظمة للاستعلام الائتماني.

المحور الثالث: آليات تطوير نظام مركزي للاستعلام الائتماني بالجزائر.

او ما يعرف بمركزية المخاطر، و لقد كان اول ظهور لهذه المكزية لسنة 1934 في المانيا، لتنتشر فيما بعد في أزيد من 85 بلد سنة 2011، و الجزائر تعتبر من بين الدول التي اهتمت بهذا النموذج من الاستعلام الائتماني الهادف الى جمع كل المعلومات التي تساعد النظام المصرفي على التقليل من مخاطر القروض و هذا توافقا مع الوضعية السائدة التي تتسم بحرية المبادرة و قواعد السوق المصاحبة لارتفاع في المخاطر المرتبطة بالقروض.

1. نشأة و تطوّر مركزية المخاطر

تأسست مركزية المخاطر بموجب المادة 160 من قانون النقد و القرض 10/90، و أكد عليها الأمر 11/03 في المادة 98 و التي تنص على: " ينظّم و يسيّر بنك الجزائر مصلحة مركزية للمخاطر تدعى مركز المخاطر، تتكفل بجمع أسماء المستفيدين من القروض و طباعة و سقّف القروض الممنوحة و المبالغ المسحوبة، و الضمانات المعطاة لكل قرض من جميع البنوك و المؤسسات المالية". و قد حدّد النظام رقم 01/92 لـ 1992/03/22 كيفية

تنظيم و عمل مركزية المخاطر، إذ يعتبرها بمثابة هيئة للمعلومات على مستوى بنك الجزائر، ينبغي على كل هيئة قرض التصريح بمجموع القروض الممنوحة لعملائها لديها.⁽¹⁾ كما تمّ تدعيم الإطار التشريعي المسير لمركزية المخاطر و المتعلق بالتصريح بالقروض من خلال التعلية رقم 05/07 لـ 11 أوت 2005، و التي تلزم البنوك و المؤسسات المالية على التصريح لمركزية المخاطر بالديون المشكوك فيها و المتنازع عنها، و هذا القسم من مركزية المخاطر المسمى "المركزية السلبية" دخل قيد التشغيل في أفريل 2006، الأمر الذي سمح باستكمال النظام الموجود بواسطة توفير و إتاحة المعلومات ذات الطابع النوعي للمنخرطين في المركزية، مما يساعدهم على تحسين تقييم مخاطر القروض و تسييرها و كذا التحكم فيها.⁽²⁾

و إدراكا بأهمية مركزيات المخاطر، عمد بنك الجزائر إلى إعادة تنظيمها من خلال خلال النظام رقم 01/12 لـ 20 فيفري 2012 المتضمن تنظيم مركزية مخاطر المؤسسات و الأسر و عملها، لتصبح بموجب المركزية تشمل قسمين هما:⁽³⁾

➤ مركزية مخاطر المؤسسات التي تسجل فيها المعطيات المتعلقة بالقروض الممنوحة للأشخاص المعنويين و الأشخاص الطبيعيين الذين يمارسون نشاطا مهنيا بدون أجر.

➤ مركزية مخاطر الأسر و التي تسجل فيها المعطيات المتعلقة بالقروض الممنوحة للأفراد.

كما أنه و بموجب هذا النظام، يتعين على كل هيئة قرض منخرطة في مركزية المخاطر أن تُصرّح لها سواء في قسمها المتعلق بالمؤسسات أو الأسر بالمعلومات الخاصة ب:⁽⁴⁾

- المعلومات المتعلقة بتعريف المستفيدين من القروض و سقف و قائمة القروض الممنوحة لربائهم مهما كان المبلغ بعنوان العمليات التي تمت على مستوى شبائيكها، بالإضافة إلى الضمانات المأخوذة عليهم سواء كانت عينية أو شخصية فيما يخص كل صنف من أصناف القروض، و تسمى هذه المعلومات **معطيات إيجابية**.
- المبالغ غير المسدّدة من مبالغ هذه القروض، و يكون التصريح بهذه المعطيات دوريا و كل شهر، و تسمى هذه المعلومات **بمعطيات سلبية**.

اعتمد بنك الجزائر في تأسيس هذه الهيئة الجديدة على المساعدة التقنية المقدمة من طرف البنك الدولي، لتكون بذلك هذه المركزية الجديدة مطابقة مع المقاييس الدولية في هذا المجال، و تمنح إمكانية التواصل من خلال خط الشبكة "on line"، كما أعطى النظام للمقترض حق الاطلاع و بدون تكاليف على المعطيات المسجلة و التي تخصّه، و يمكنه أن يطلب إن اقتضى الأمر من المؤسسة المصرّحة تصحيح المعطيات الخاطئة، و في حالة إجراء أي تصحيح للمعطيات ينبغي على المؤسسة المصرّحة إبلاغها لمركزية المخاطر، حتى يتسنى لها إعادة تصحيح قواعد معلوماتها.

لقد ساعد النظام الجديد 01/12 من خلال مواده و أحكامه على توسيع مجال عمل مركزية المخاطر، و زاد من أهميتها و دورها، و هو أمر سيكون له لا محالة أثر إيجابي على تسيير و إدارة المخاطر المصرفية خاصة مخاطر القروض، حيث تقوم المركزية في إطار المهام

(1) Rapport Annuel 2014, Evolution Economique et Monétaire en Algérie, Banque d'Algérie, Juillet 2015, p 91.

(2) Rapport Annuel 2014, ibid, p 92.

(3) Article 01 du règlement N°12/01 du 20/02/2012, portant organisation et fonctionnement de la centrale des risques entreprises et ménages, J.O.R.D.A, N°36 du 13/06/2012, p 37.

(4) Article 05 du règlement N°12/01, portant organisation et fonctionnement de la centrale des risques entreprises et ménages.

الموكلة لها بإعلان و تبليغ البنوك و المؤسسات المالية بالقروض الممنوحة و الزبائن المستفيدين منها على مستوى النظام المصرفي، و هذا بعد تصنيف هذه المعطيات حسب نوع القرض- حسب كل قطاع أو فرع نشاط للمستفيد- حسب المنطقة الجغرافية و القطاع القانوني، ليتم فيما بعد تجميعها في منشورات (Bulletin) إحصائية توضّح وضعية محافظ القروض لكل بنك أو مؤسسة مالية، و ترسل إلى البنوك و المؤسسات المالية و كذا إلى سلطة الرقابة في إطار المراقبة الحذرة. فضلا عن هذا فإنّ لمركزية المخاطر وظيفة ثالثة و هي الاستشارة حول هذه المعطيات (1).

و عليه لا تمنح القروض من طرف البنوك و المؤسسات المالية إلا بعد حصولها على كل المعطيات الخاصة بالمستفيد من القرض من مركزية المخاطر. و على غرار الوظائف الموكلة لمركزية المخاطر، فإنّ وجودها يسمح بتحقيق غايات متعدّدة منها:

- منح البنوك فرصة القيام بمفاضلات بين القروض المتاحة بناء على معطيات سليمة نسبيا.
- مراقبة و متابعة نشاطات البنوك من خلال معرفة مدى خضوع هذه الأخيرة لمعايير و قواعد الحذر التي يحددها بنك الجزائر.
- تركيز المعلومات المرتبطة بالقروض ذات المخاطر في خلية واحدة على مستوى البنك المركزي يسمح بتسيير أفضل لسياسة القرض.

و تجدر الإشارة إلى أنّ المجهودات المبذولة من طرف بنك الجزائر في عصرنة تطوير مركزية المخاطر، لما للتصريحات المقدّمة لها من أهمية في تمكين البنوك و المؤسسات المالية المصرّحة من اتخاذ القرارات السليمة المتعلقة الاقراض و في عملية الرقابة و الإشراف من طرف اللجنة المصرفية و بنك الجزائر.

2. تطوّر أداء مركزية المخاطر على اثر الإصلاحات المنتهجة

منذ سنة 1994 تطوّر أداء مركزية المخاطر تبعا لتطوّر وتيرة تصريحات البنوك و المؤسسات المالية حول القروض الممنوحة، و كذا نتيجة التطوّرات التي شهدتها النظام المصرفي في مجال الإعلام الآلي.

الجدول رقم (1): تطوّر التصريحات الخاصة بمركزية المخاطر (2015/2008)

السنوات	2008	2009	2010	2011	2012
عدد التصريحات	63943	69657	72766	87107	94708
السنوات	2013	2014	2015		
عدد التصريحات	113149	144358	541832		

المصدر: من إعداد الباحثة استنادا إلى: (2008, 2010, Rappports Annuels de la Banque d'Algérie (2012, 2014, 2015)

لقد التزمت البنوك الجزائرية بتقديم المعلومات حول المقترضين لتفعيل دور مركزيات المخاطر و هذا إدراكا منها بدورها في تقليل الحوادث المتعلقة بالقروض المتعثّرة التي تكأف البنوك خسائر بمبالغ هامة سنويا، و هو ما كشف عنه عدد التصاريح المقدّمة لمركزيات المخاطر الذي ارتفع بصفة مستمرة و ايجابية من سنة لأخرى، حيث تضاعف ما بين سنة 2008 و 2015 بأكثر من 8 مرات منتقلا من 63943 تصريح سنة 2008 إلى 541832 تصريح سنة 2015، و هذا نتيجة التزام البنوك بالتعليمات الصادرة عن بنك الجزائر، وتكفلها الجيّد بهذه العملية التي تتطلب ضرورة استكمال الجهود لتوفير التنظيم الجيّد و الرقابة الداخلية المستمرة في المؤسسات المصرفية، و هذا ما يمكن اعتباره كمؤشر على النشاط

(1) Rapport Annuel 2004, Evolution Economique et Monétaire en Algérie, Banque d'Algérie, Juillet 2005, p 88,89.

الإيجابي لبنك الجزائر في تشجيع ودفع البنوك و المؤسسات المالية على تبادل المعلومات حول هوية و نوعية القروض الممنوحة تفاديا للتعامل مع مقترضين مشكوك في قدراتهم الائتمانية و بالتالي ينطوي التعامل معهم على مخاطر عالية.

كما نشير في هذا الإطار إلى أنه في نهاية 2015 يتوفر لدى مركزية المخاطر بينك الجزائر بطاقة دائمة تظمّ 541832 مؤسسة و شخص طبيعي مقابل 144358 نهاية 2014، حيث يتمّ في هذه البطاقة الجديدة التصريح بالشركات المستفيدة من القروض حسب رقم الهوية الضريبية (NIF)، في حين بلغت قيمة القروض المصرّح بها (مجموع القروض بالصندوق و القروض بالتوقيع المستعملة فعلا) 8.886.755 مليار دج مقابل 7.372.980 مليار دج سنة 2014، أي بزيادة قدرها 20,5%⁽¹⁾، أما فيما يتعلق بالقروض و الالتزامات المصنّفة و المصرّح بها من طرف هيئات الإقراض، فإنّ معطيات مركزية المخاطر تشير إلى أنّها قد ارتفعت بنسبة 16,85% نهاية 2014 مقارنة بتصريحات سنة 2013⁽²⁾.

و الجدر بالذكر أن النظام الجديد لمركزية المركزية، القائم على تشجيع و دفع هيئات الإقراض الى تبادل و تقاسم المعلومات التي بحوزتها و المتعلقة بمدينيها، كانت له آثار ايجابية على تحسين مستوى تسيير و ادارة المخاطر الائتمانية بالبنوك الجزائرية، بدليل انخفاض نسبة القروض المتعثّرة الى اجمالي القروض الممنوحة من 14,45% سنة 2011 الى 9,81% سنة 2015 و بالتالي انخفاض مؤونات المستحقات المصرفية من 71,15% سنة 2011 الى 61,21% سنة 2015⁽³⁾.

المحور الرابع: تقييم كفاءة الاستعلام الائتماني في بعض دول العالم بما فيها الجزائر

يتمّ قياس كفاءة الاستعلام الائتماني من خلال مؤشر الحصول على الائتمان الذي يعدّه البنك الدولي في تقريره السنوي "ممارسة أنشطة الأعمال" "Doing Business"، و هذا في 189 دولة و في مدن مختارة على المستوى الإقليمي للدول، كما يغطي هذا المؤشر في التقرير السنوي للبنك ما يلي: ⁽⁴⁾

- **مؤشر الاستعلام الائتماني " مؤشر عمق المعلومات الائتمانية حاليا":** يقيس قدرة أنظمة استعلامات الائتمان القائمة على تسهيل الإقراض، اعتمادا على مدى تغطية المعلومات الائتمانية و نوعيتها و سهولة الحصول عليها.
- **تغطية السجلات العامة للمعلومات الائتمانية:** تورد عدد الأفراد المسجلين و الشركات المسجّلة في أحد السجلات العامة للمعلومات الائتمانية، مع معلومات حول تاريخهم الائتماني على مدى السنوات الخمس الماضية.
- **تغطية المراكز الخاصة للاستعلام الائتماني:** تورد عدد الأفراد المسجلين و الشركات المسجّلة بمعرفة أحد المراكز الخاصة للاستعلام و التصنيف الائتماني، مع معلومات حول تاريخهم الائتماني على مدى السنوات الخمس الماضية.

الجدول رقم (2): تطوّر مؤشر الاستعلام الائتماني في بعض دول العالم بما فيها الجزائر لسنة 2014

(1) Rapport Annuel 2015, Evolution Economique et Monétaire en Algérie, Banque d'Algérie, Juillet 2016, p 85.

(2) Rapport Annuel 2014, Banque d'Algérie, op-cit, p 93.

(3) Rapport Annuel 2015, Banque d'Algérie, Ibid, 78, 125.

(4) Timothy et autres, op-cit, p 7.

الدول	مؤشر الاستعلام الائتماني (0-6) =6 كأفضل تقدير	نسبة معلومات الائتمان المتوفرة	
		إلى عدد السكان البالغين	سجل الإقراض "مركزيات المخاطر"
- البحرين	04	26,0	0,0
- السعودية	06	44,3	0,0
- تونس	05	0,0	28,8
- الجزائر	04	0,0	2,4
- الإمارات العربية المتحدة	05	27,0	5,8
- المغرب	05	19,6	0,0
- قطر	04	0,0	22,7
منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية (OCDE)	05	73,9	42,9
الشرق الأوسط و شمال إفريقيا	-	23	-
إيطاليا	05	100,0	25,6
فرنسا	04	0,0	43,6
بلجيكا	04	0,0	96,2
الو.م.أ	06	100,0	0,0

Source : Doing Business, Economy Profile, téléchargé
de : arabic.doingbusiness.org/rankings, consulté le 15/12/2016 à 23H00.

من خلال الجدول يتضح لنا أنّ مؤشر الاستعلام الائتماني في السعودية لسنة 2014 سجل 6 نقاط و هو بذلك يأتي في المراتب الأولى، مما يعني أنّ السعودية تحضى بأفضل كفاءة ائتمانية بين الدول العربية، شأنها في ذلك شأن الو.م.أ، في حين يتجاوز هذا المؤشر مثيله في منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية كمجموعة و بعض الدول الأوروبية كفرنسا مثلا التي سجلّ المؤشر فيها 4 نقاط.

كما يتضح لنا أنّ مؤشر الاستعلام الائتماني قد سجلّ تطوّرا و تحسنا ملحوظا في معظم الدول العربية، إذ يتراوح ما بين 4 و 6 نقاط، و هذا يعود في الأساس إلى الجهود المكثفة من طرف السلطات المعنية لاستكمال إرساء و تقوية بنية تحتية سليمة لقطاعها المصرفي، خاصة على صعيد تطوير نظم المعلومات الائتمانية.

أما بالنسبة للجزائر فقد سجلّ مؤشر الاستعلام الائتماني 4 نقاط سنة 2014، و هو تحسنا معتبرا مقارنة بسنة 2008 أين سجلّ نقطتين (2)⁽¹⁾، و هذا راجع في الأساس إلى الإصلاحات التي أدخلت على مركزية المخاطر و توسيعها لتشمل القروض الممنوحة للقطاع العائلي، لتسيير بذلك حذو فرنسا و بلجيكا اللتان تحصّلتا على 4 نقاط سنة 2014.

(1) Doing Business, Economy Profile : Alegria, world bank, IFC, 2013, 10H édition, p 11, téléchargé de : www.ihk-krefeld.de, consulté le 13/11/2015 à 12h00

و فيما يتعلق بمدى تغطية أنظمة الاستعلام الائتماني المحتسبة على أساس نسبة الأشخاص التي تتوفر عنهم معلومات الائتمان إلى عدد السكان البالغين، فنلاحظ أنّ هذه النسبة منخفضة جدا في الجزائر حيث قدرت بـ 2,4 % سنة 2014 مقابل 5,8 % بالنسبة للإمارات العربية المتحدة مثلا، كما يلاحظ أيضا أنّ هذا المؤشر منخفض في سجلات الاقتراض المدارة من طرف القطاع العام، و هذا ليس فقط في الجزائر بل أيضا على صعيد أقاليم العالم، أما مكاتب الاستعلام الائتماني المدارة من قبل القطاع الخاص فليس لها وجود في الجزائر عكس بعض الدول العربية كالسعودية و الإمارات و المغرب التي تملك مكاتب للاستعلام الائتماني.

الخاتمة:

شهد الاقتصاد العالمي العديد من التطوّرات التي أثّرت على طبيعة العلاقات بين مختلف المتعاملين فيه، و لاسيما فيما يخص النشاط المصرفي الذي، و مع تطوّر الهندسة المالية و المصرفية، زادت حجم المخاطر المرتبطة به خاصة تلك المتعلقة بالائتمان، و هو ما عزّز من دور أنظمة الاستعلام الائتماني الذي يكمن في توفير البيانات اللازمة لهيئات الإقراض و مساعدتها على اتخاذ أفضل القرارات الائتمانية، و بالتالي فهي تبرز كألية للحد من المخاطر الائتمانية و تجنب حالات التعثر الائتماني و من ثم توسيع أنشطة الهيئات الإقراضية و تسهيلاتها التمويلية لقطاعات و مجالات جديدة. كما تمثل أيضا هذه المعلومات الائتمانية التي توفرها هذه الأنظمة وسيلة و أداة رئيسية للسلطات الإشرافية في سعيها لتحقيق الاستقرار المالي و المصرفي و الحد من المخاطر.

و لا شك أنّ أهمية هذه الأنظمة قد ازدادت في السنوات القليلة الماضية مع تنوّع و تعدّد الخدمات الائتمانية المقدّمة من طرف مؤسسات غير مصرفية، بالإضافة إلى إدخال العمل باتفاقية بازل 2 التي ركزت في مجملها على ادارة المخاطر المصرفية بمختلف اشكالها و مخاطر التمويل على وجه التحديد و التي اجمع المختصون على انها تمثل أكثر من 60 % من جملة المخاطر في المتوسط في معظم البلدان.

و في الجزائر على غرار دول العالم، أدركت هذه الأهمية و عملت على إنشاء و تطوير نظام مركزي للاستعلام الائتماني أو ما يسمّى بمركزية المخاطر، و هذا باتخاذ عدّة تدابير و إجراءات إصلاحية: كإدخال تقنيات حديثة و العمل على توسيع نطاق المعلومات و البيانات المجمّعة و المتاحة، و هذا بهدف تكوين قاعدة بيانات صلبة و سليمة. و مع كل هذه الجهود، إلا أنّه مازال هناك الحاجة إلى مزيد من الإجراءات الإصلاحية للوصول إلى نظام للاستعلام الائتماني وفقا لأفضل الممارسات و الخدمات الدولية، حيث تتأخّر الجزائر عن العديد من الدول العربية و المتقدمة وفقا لمؤشر المعلومات الائتمانية الذي يصدره البنك الدولي، خصوصا من حيث نطاق التغطية. لذا يتعيّن على بنك الجزائر بذل المزيد من الجهود لإرساء نظام متطوّر للاستعلام الائتماني من خلال:

- استكمال التشريعات و التعليمات المناسبة لتنظيم خدمات الاستعلام الائتماني.
- توفير الدعم اللازم و تشجيع مبادرات هيئات الإقراض على تبادل البيانات و المعلومات الائتمانية و استخدامها في سياساتها الائتمانية.
- تعزيز عمليات الإشراف و الرقابة، للتأكد من توفر معلومات ائتمانية سليمة و صحيحة، و من جهة أخرى لحماية المتعاملين و ضمان حقوقهم.
- تشجيع مركزية المخاطر على تقديم خدمات إضافية على غرار توفير المعلومات الإيجابية و السلبية عن المستفيدين من القروض كالتقييم، الدراسات و الاستشارات... الخ و التي باتت مهمة.

- تشجيع البنوك و المؤسسات المالية على إقامة شركات أو مؤسسات خاصة للاستعلام الائتماني مع تقديم حوافز لها لتطوير خدمات ذات قيمة مضافة (كتقدير الدرجات الائتمانية و

المراتب الائتمانية للمشروعات الممولة خاصة الصغيرة و المتوسطة منها)، و هذا تحت إشراف و مراقبة بنك الجزائر.

- فتح المجال للقطاع الخاص للاستثمار في مجال خدمات الاستعلام الائتماني، بمنحه إمكانية إقامة شركات خاصة في هذا المجال، مع المراقبة و الإشراف الدائمين على أعمالها.

- تحسين نطاق تغطية الاستعلام الائتماني و عمقه، خاصة فيما يتعلق بالمشروعات الصغيرة و المتوسطة، إذ ينبغي أن تشمل المعطيات كل القروض الممنوحة.

المراجع:

1- جمال زروق و آخرون، أوضاع القطاع المصرفي في الدول العربية و تحديات الأزمة المالية العالمية، ط1، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، 2009.

2- عبد الله الحسن محمد، دور الاستعلام الائتماني في ترقية أداء المصارف، المصرفي، مجلة مصرفية و اقتصادية، ربع سنوي، تصدرها الإدارة العامة للبحوث و الإحصاء، بنك السودان المركزي، العدد 62، ديسمبر 2011.

3- عبد الله الحسن محمد، دور الاستعلام الائتماني في ترقية أداء المصارف، المصرفي، مجلة مصرفية و اقتصادية، ربع سنوي، تصدرها الإدارة العامة للبحوث و الإحصاء، بنك السودان المركزي، العدد 62، ديسمبر 2011.

4- محمد يسر برنية، تطوير أنظمة الاستعلام الائتماني و مركزيات المخاطر في الدول العربية، ورقة من سلسلة البحوث و الدراسات المتخصصة، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، 2008.

5- منصور منال، إدارة المخاطر الائتمانية و وظيفة المصارف المركزية القطرية و الإقليمية، مداخلة مقدمة في الملتقى العلمي الدولي حول: الأزمة المالية و الاقتصادية الدولية و الحوكمة العالمية، أيام 21/20 أكتوبر 2009، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر.

6- Timothy et autres, Les systèmes d'information sur la solvabilité des emprunteurs à faible revenu « Principales difficultés et facteurs de réussite », FORUM 1, Rapports CGAP et SFIs, N°1, Washington, Septembre 2011.

7- Rapport Annuel 2014, Evolution Economique et Monétaire en Algérie, Banque d'Algérie, Juillet 2015.

8- Rapport Annuel 2004, Evolution Economique et Monétaire en Algérie, Banque d'Algérie, Juillet 2005.

9- Rapport Annuel 2015, Evolution Economique et Monétaire en Algérie, Banque d'Algérie, Juillet 2016.

10- Article 01 du règlement N°12/01 du 20/02/2012, portant organisation et fonctionnement de la centrale des risques entreprises et ménages, J.O.R.D.A, N°36 du 13/06/2012.

11- Credit Reporting : Meilleures pratiques internationales et études de cas, International finance corporation, IFC, World Bank Group, 2012, téléchargé de : www.ifc.org.

12- Doing Business, Economy Profile, téléchargé de : arabic.doingbusiness.org/rankings.

13- Doing Business, Economy Profile : Alegria, world bank, IFC, 2013,
10H édition, p 11, téléchargé de : www.ihk-krefeld.de.